الموقف البريطاني من تجارة الرقيق في الخليج العربي(1820 – 1890)

د. أشرف صالح محمد سيد

جامعة ابن رشد–هولندا

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

ملخص:

منطقة الخليج، كانت هدفًا لسيطرة الدول الأوربية والصراع عليها منذ قرون طويلة، لما تتميز به من موقع جيوسياسي متحكم في طرق التجارة العالمية الرابطة بين الشرق والغرب، ولكونها معبرًا مهمًا نحو آسيا، وتمخض الصراع عن الهيمنة البريطانية على المنطقة، مما حدا بالمؤرخين لوصف منطقة الخليج بشبه بحيرة بريطانية، ولأن بريطانيا تسعى دائمًا لإيقاع فريستها التي تطمع في اقتناصها بنصب شراك تحت اسم معاهدات تجبرها على التوقيع عليها، فكان من تلك المعاهدات معاهدة مكافحة تجارة الرقيق التي انتشرت في مناطق الخليج العربي بكثرة. ويتناول هذا البحث أسطورة بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق، فقد أدعت أن محاربتها لهذا النوع من التجارة يهدف بالدرجة الأولى إلى العامل الإنساني، ولكن الواقع أنها تتخذها وسيلة لتثبيت قواعدها الاستعمارية في هذه المنطقة لتقوية اقتصادها ودعم سياستها. لقد أُعِدّ هذا البحث وفق المنهج العلمي التاريخي التحليلي الذي يقوم على أساس عرض الوقائع التاريخية، واستنباط الحقائق منها، وما يترتب عليها من استنتاجات من خلال الشرح والتفسير.

كلمات مفتاحية: مؤتمر بروكسل، الإتجار بالبشر، الاستعمار البريطاني، عرب الخليج، الجزيرة العربية

Abstract:

The Gulf region has been the target for the control of the European countries which wrestled for centuries on this site because this region control in global trade routes which link between East and West, and the conflict between European countries resulting of the British hegemony on the region, which prompted researchers to describe the Gulf region as a British lake. Britain has concluded several treaties with the rulers of the region to fight the slave trade that has spread in the Arab Gulf frequently. This research deals with the myth of Britain in the fight against the slave trade, Britain has claimed that the fight against this type of trade is aimed primarily to the human factor, but the fact it was the way to install the colonial bases in the region to strengthen its economy and support its policy. The writer uses the historical method in collecting, presenting and organizing his data depending on analytical and deductive method to reach the conclusions.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدمة:

شكلت التجارة نشاطًا أساسيًا في حياة سكان الخليج العربي، وكانت عصب الحياة الاقتصادية فيها، وكانت تجارة الرقيق ضمن هذه التجارة المتداولة كلها. وكان العبيد يستخدمون للعمل في النشاط الاقتصادي مثل: الزراعة وصيد الأسماك والرعي والغوص والصناعات الحرفية التقليدية، إضافة إلى خدمة المنازل؛ واختلفت دوافع تجارة الرقيق في الخليج العربي عن الغرب. وربما كانت قلة عدد السكان، وندرة الأيدي العاملة، وطبيعة الوضع الاجتماعي القبلي والعشائري السائد في المنطقة من الأسباب التي كانت وراء رواج تجارة الرقيق واستمرارها منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكانت العادات والتقاليد السائدة في المجتمع القبلي تقبل استخدام الرقيق وبيعه وشراءه، في الوقت الذي كان الكثيرون يتأففون من العمل في بعض المجالات أو يرفضون العمل فيها، مما فسح المجال لرواج هذه التجارة.

وكانت مسقط في أوائل القرن التاسع عشر أكبر مراكز عبور (ترانزيت) لتجارة الرقيق إلى الخليج العربي، غير أن هذا المركز تقلص في النهاية عندما أخذت تنافسها مدينة "صور" الواقعة إلى الجنوب من مسقط. انتعشت تجارة الرقيق في أواخر القرن التاسع عشر عندما أعلم الفرنسيون نواخذة السفن في ميناء صور العماني بمنع بريطانيا من تعقبهم. وقد أدت هذه التجارة دورًا في اقتصاديات المنطقة ليس نتيجة استخدام الرقيق في مجالات العمل المختلفة فحسب، بل أيضًا نتيجة المردود المالي المباشر لهذه التجارة. وقدر عدد سكان زنجبار في بداية القرن التاسع عشر بـ: (200,000)، منهم (150,000) من العبيد الأرقاء؛ كما قدر عدد الرقيق الذين كانوا يصدرون إلى مسقط من (6,000) إلى (10,000) شخص سنويًا؛ وأغلبهم من الشباب والقاصرين.[1]

وقد دخلت بريطانيا عصر الاستعمار قبل غيرها من الأمم نتيجة لطبيعة التطور في المجتمع البريطاني، لذا سبقت الأمم الأخرى بالمناداة بتحرير الرقيق ومنع المتاجرة بهم، فدخلت منطقة الخليج العربي، تحت هذه الواجهة التي تحولت إلى ذريعة من أجل السيطرة على المنطقة وطرد القوى الأخرى، نظرًا لأهمية المنطقة كممر مائي للنشاط البحري والمصالح البريطانية، فعقدت مع القوى المحلية ابتداءً من سنة 1820 وانتهاءً بنهاية القرن التاسع عشر سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات والتعهدات، من أجل مكافحة تجارة الرقيق، ومحاربة القرصنة، وملاحقة تجار ومهربي السلاح. وعلى الرغم من منع بريطانيا تجارة الرقيق، فإنها لم تعامل المتاجرين بها معاملة حازمة وقاسية، ويرجع ذلك إلى أن بريطانيا كانت تقرّ المنع لأغراض سياسية وليست تجارية، أي لغرض سيطرتها على المنطقة.

أولاً: أطماع الدول الأوربية في الخليج العربي

الخليج العربي، هذا الممر المائي الحيوي يتمتع بأهمية كبيرة كونه حلقة الوصل بين الشرق والغرب، يتحكم في الطرق التجارية المارة من الهند إلى الشرق الأوسط حتى أوربا والعكس، لذا كان هذا الجزء من الوطن العربي الإسلامي محط أنظار الطامعين منذ العصور الأولى.[2] أضف إلى ذلك؛ أن هذا الموقع مكن التجار العرب من السيطرة على تجارة المحيط الهندي، فحظيت مناطق الخليج العربي بثراء واسع، ومن ثَمَّ ازدهرت المنطقة عُمرانيًا، ونشطت حركة الصيد، فازداد سُكانها ثراءً، وسيطروا على الأسواق العالمية وخاصةً فيما يتعلق بتجارة اللؤلؤ. كما أن هناك سلع تأتي عن طريق القارة الأوربية لا يمكن الوصول إلى موردها إلا عن هذا الطريق (الخليج العربي)، كتجارة الحديد، والرصاص، والأخشاب، والورق، والأصواف، وغيرها.[3]

أمام هذه المميزات التي يحظى بها الخليج العربي كان طبيعيًا أن تهوى إليه أنظار الطامعين من الدول الأوربية، فحاول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرتغاليون منذ سنة 1503 فرض سيطرتهم على هذا الممر المائي، عندما قدم القائد البرتغالي "ألفونسو دي البوكيرك" (Afonso de Albuquerque) إلى الهند وفكر في مد النفوذ البرتغالي إلى الموانئ العربية في الخليج، وأيقن أن ذلك أن لن يتحقق إلا باحتلال الموانئ التجارية الممتدة من الهند إلى رأس الرجاء الصالح وجعلها مناطق نفوذ برتغالية.[4] وما أن حلت سنة 1507 حتى احتل "البوكيرك" جزيرة سومطرة الواقعة بين البحر الأحمر والخليج العربي، وحاول مد سلطانه حتى عدن والبحر الأحمر، ولكن محاولاته باءت بالفشل، فرأى أن الأفضل التوجه إلى الخليج العربي وموانئه الهامة، فشن هجومًا امتد من الجنوب إلى الشمال، وشمل كلاً من: قلهات، ومسقط، وقرياط، وصحار، وخورفكان، وهرمز، والبحرين، والبصرية إلى القطيف.[5]

كانت "قلهات" أول ما وقع تحت النفوذ البرتغالي سنة 1507 بعد أن سير إليها البوكيرك سبع سفن حربية ونزل بقوته بها، فبث الرعب في العُمانيين بسبب ما ارتكبه من أعمال وحشية كتدمير السفن والقتل والتعذيب، كما أرسل إلى حاكم قلهات – التي كانت آنئذ تابعة لمملكة هرمز– وفدًا يطابه بالتسليم دون أية معارضة لتكون تابعة للبرتغاليين.[6] وأمام هذه المطالبة التي تضمنت التهديد، وافق الحاكم على طلبه، وقدم له المساعدة المطلوبة، وعقد معه صلحًا.[7] وببزوغ فجر سنة 1522 سخط الأهالي على البرتغاليين بعد تعيين مجموعة من الموظفين البرتغاليين في مراكز هامة في بالجمارك مما دفع الحاكم هرمز لمهاجمتهم عن طريق البحر، فأصيب البرتغاليون بخسائر فادحة في الأرواح، لأن ذلك الهجوم كان موحدًا ومفاجئًا، استنجد البرتغاليون بالأسطول البرتغالي الموجود في الهند بقيادة دي بيزيس، وهاجم مدينة صحار ودمرها، ثم تقدم إلى هرمز وأعاد إليها النفوذ البرتغالي، وأبرمت بين الطرفين معاهدة سنة 1523. وقد فرض القائد البرتغالي بنودها على شيخ هرمز إذ جعلها تدخل تحت الحماية البرتغالية وتخضع لها خضوعًا تامًا.[8]

لقد كان الهدف الرئيس من التوسع البرتغالي في الخليج منصبًا على الوصول إلى الهند والشرق الأقصى عن طريق هذا الممر دون الحاجة إلى وساطة المسلمين لنقل تجارتهم، لأن هذه المعاهدة وما سبقها من المعاهدات مكنتهم من تأسيس حكومة برئاسة نائب الملك، وزادتهم إصرارًا على مد نفوذهم إلى شبه الجزيرة العربية وباقي مناطق الخليج.[9] وبحلول سنة 1587 بدأت القوة البرتغالية في الشرق تضمحل، يضاف إلى هذا اتجاه حاكم فارس "الشاه عباس" في ذلك الوقت إلى الانضمام لقوة أخرى غير القوة البرتغالية، فتحالف مع الانجليز ضدهم، فكان عمله سببًا في فتح الباب أمام هولندا التي كانت ترتقب، فقدمت مساعدات لإنجلترا، وفارس، كما أن العقيدة البروتستنتية كانت سببًا آخر في الاتحاد بين الهولنديين والانجليز، على خلاف البرتغاليين الذين يدينون بالكاثوليكية.

وما أن رحل البرتغاليون من هرمز سنة 1623م حتى سارع الإنجليز في إقامة وكالة لشركة الهند الشرقية في ميناء بندر عباس، لكن التجارة الإنجليزية في هذا الميناء تعثرت مما جعل المسئولين يفكرون في تصفية أعمالها، فدارات مناقشات حول هذا الموضوع أسفرت عن انشقاقهم إلى مؤيد ومعارض. وقد استند المعارضون على ما قدموه من مساعدات لكل من فارس وهولندا ضد البرتغال، لذا كانوا يرون ضرورة إعفاء البضائع الإنجليزية من الضرائب أو دفع رسوم مخفضة أسوة بالهولنديين. وفي نهاية الأمر، اتفق الطرفان على إبقاء الشركة في بندر عباس خوفًا من تزايد النفوذ الهولندي وتحوله من نفوذ تجاري إلى نفوذ عسكري.[10]

وفي سنة 1645م هددت حملة بحرية هولندية ميناء بندر عباس، متعللة بما حصلت عليه حكومة فارس من رسوم جمركية لا ترى لها حقًا فيها، وقد كاد قائد الحملة أن يستولى على جزيرة قشم إلا أنه فشل، لكنه نجح في الحصول على إعفاء تام من الرسوم الجمركية التي فُرضت على استيراد الحرير. وقد أثبت الهولنديون في منتصف القرن السابع عشر الميلادي تفوقهم التجاري، واحتفظوا بذلك طوال تلك المدة.[11] وفي بداية القرن الثامن عشر الميلادي انتكس الوضع، حيث بدأت بوادر الأمل تشرق أمام الإنجليز بعد أن ضمت مدينة بومباي للشركة الإنجليزية سنة 1687م وأصبح هذا الميناء يتحكم في أعمال الشركة غربي المحيط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهندي، ويشمل هذا ضمنًا الخليج العبري. يضاف إلى ذلك؛ ضعف القوة الهولندية في تلك المنطقة، وميل الشاه حسين – آخر الحكام الصفويين– مع الإنجليز وتنصله عن الهولنديين، لأن حُكام الصفويين كانوا دائمًا يميلون مع ميزان القوى الراجح.[12]

ثانيًا: تجارة الرقيق في الخليج العربي

مَارس بعض عرب الخليج كغيرهم من الشعوب تجارة الرقيق، وإن كانت على نطاق ضيق مقارنةً بغيرهم من الأوربيين، وقد لعب العمانيون الدور الرئيس في هذا المجال. فقد كان العمانيون من العناصر الخليجية النشطة في تجارة الرقيق نظرًا لخبرتهم الواسعة والعريقة في ارتياد البحار والمحيطات، ولذلك فقد كانوا لا يكتفون بالوقوف عند ساحل أفريقيا لمجيء الرقيق إليهم بواسطة النخاسين الأفارقة كما كان يفعل الأوربيون، وإنما كانوا يتوغلون إلى داخل القارة وبالذات داخل شرق أفريقيا. ومرجع هذا إلى أن الأوربيين كانوا غير مرغوب فيهم من قبل الأفارقة نظرًا لمعاملتهم القاسية ضد الأهالي، حيث كانوا يستخدمون البنادق في قنص الأفراد، ولذلك نرى الأوربيون يطلقون على السواحل الأفريقية أسماء لها معنى مثل: (ساحل العبيد، وساحل الزنج، وساحل الذهب، وساحل العاج... إلخ). بينما اتصفت معاملة المسلمين للرقيق الأفريقي بالرحمة والمودة، هذه المعاملة الحسنة جعلت من سلاطين عمان سادة لأفريقيا الشرقية وحماتها.[13]

وقد بدأت عمان اتصالاتها مع شرق أفريقيا منذ زمن بعيد إلى ما قبل سنة 1498، وساعدت عمان الأهالي هناك بعد سنة 1650على طرد البرتغاليين، وتمكنت من حمل الزنج على الاعتراف بالولاء الفعال لها، وبدفع الجزية مقابل حمايتها لهم من التدخل الأوربي في شؤونهم، وأصبح سلطان عمان (سعيد بن تيمور) سيدًا على زنجبار، ومباسا، وغيرهما من المناطق في شرق أفريقيا، بل يمكن القول أن سلطان عمان أصبح بعد سنة 1840 يبسط نفوذه على طول الساحل الشرقي لأفريقيا الممتد من موزمبيق إلى الصومال، فضلاً عن عمان وبعض الموانئ في بلاد فارس، وبلوخستان.[14]

وقد ازدهرت تجارة الرقيق في الخليج العربي منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وذلك بسبب حاجة أهالي المنطقة لليد العاملة في صيد الأسماك، واستخراج اللؤلؤ،[15] وفي الزراعة والأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أن هذه التجارة كانت تدر على التجار أرباحًا طائلة. وقد فرض سلطان عمان منذ سنة 1722 ضريبة على كل عبد يتم تصديره إلى المستعمرات الفرنسية من أملاكه الأفريقية، وقد قدرت وزارة الخارجية البريطانية دخل السلطان من المكوس عن هذه التجارة خلال ذلك العام (1722) بنحو عشرين ألف جنيه استرليني، وأن هذا الرقم ارتفع في السنوات التالية إلى أكثر من خمسين ألف جنيه استرليني.[16]

وكانت مسقط، وصحار، وصور في عمان من المناطق التي اشتهرت بأسواق الرقيق، ومنها كان يتم توزيعهم إلى إمارات الخليج والجزيرة العربية، والعراق، وفارس، والهند، والصين. وكانت زنجبار من أكبر المراكز في شرق أفريقيا لبيع الرقيق، حيث كان يتم جلب هؤلاء إليها من المناطق المجاورة لها، ومن أقصى الغرب في ضفاف بحيرتي نياسا، وتنجانيقا. وكانت السفن الخليجية تبدأ بالوصول إلى زنجبار لنقل هؤلاء في شهر نوفمبر وتغادرها في شهر أبريل ومايو، وذلك قبل أن يصل موسم الرياح الشمالية الغربية إلى أقصى حدته على الساحل الغربي للمحيط الهندي.[17]

وكان سكان شرق أفريقيا من الزنوج الوثنين عرضة للأسر من قبل النخاسين الأفارقة والعرب العمانيين، أما الصوماليين، فقد كان يحرم استرقاقهم بفضل إسلامهم، حيث أن الإسلام لا يجيز استرقاق المسلم، وإن كانت هناك بعض التجاوزات من بعض التجار لاسترقاق بعض الصوماليين.[18] وكان العبد الحبشي يباع بأسعار أعلى من مثيله من الأفارقة لا يزيد عن خمسين ريالاً، وذلك نظرًا إلى ما كان يتميز به من الذكاء وحسن المظهر. وكان ميناء "بربرا" الصومالي، وميناء "مصوع" الحبشي من موانئ تصدير الأحباش إلى الخليج العربي.[19]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذكر "كيلي" نقلاً عن أحد رجال البعثة التبشيرية العاملة في الحبشة، أنه شحن خلال سنة 1810 أكثر من ألفين من الرقيق الحبشي من ميناء "مصوع" وحده، وكان معظمهم من الإناث والأطفال. ويذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في تقريره السنوي لحكومته، أن عدد العبيد الذين وصلوا إلى ميناء مسقط خلال سنة 1831 – ومعظمهم من شرق أفريقيا– بلغ (30,000) شخص.[20] وكانت الهند في مقدمة الدول المستوردة للرقيق من التجار العمانيين والقواسم، وبأثمان تربو على ما قد تدفعه فارس أو بلاد العرب. وكان التجار الخليجيين يقومون بشراء الأدوات المنزلية الهندية والأقمشة، ويبيعونها في بلاد الزنج بأسعار عالية، وذلك نظرًا لإقبال الأهالي هناك على هذه المنتجات.[21]

ثالثًا: النفوذ البريطاني في الخليج العربي

يرتبط الاستعمار في العصر الحديث بالخليج بصلة وثيقة بالإمبراطورية البريطانية في الهند. ويعتبر مورس أشلي، المتخصص في التاريخ الإنجليزي، القرن السابع عشر هو القرن الذهبي في التاريخ البريطاني والأوربي، إذ تغيرت في هذه السنوات روح وشخصية الشعب الإنجليزي والشعوب الأوربية، وبدأت إنجلترا وأوربا ترث السيادة في العالم، التي كانت يومًا من نصيب العرب والدولة العثمانية.[22]

كان النفوذ العثماني متغلل في المنطقة الإسلامية عمومًا والخليج العربي على وجه الخصوص، منذ إخضاع العراق للحكم العثماني سنة 1524م وكانت غالبية الدول الإسلامية في الخليج أو غيره خاضعة لهذا النفوذ.[23] أما بريطانيا فقد انتهزت ضعف وتدهور النفوذ الهولندي وأخذت في مد نفوذها على بعض مناطق الخليج العربي، فسعت إلى إقصاء كل قوة تفكر في أن يكون لها نفوذ في الخليج العربي ما عدا الدولة العثمانية التي كانت لها السيطرة الإسمية فقط، وهذا لا ضير بريطانيا في شيء لأنها كانت تحظى بالهيمنة التامة عليه.[24] وكانت أول مظاهر هذه الهيمنة البريطانية تتمثل في تقييد حُكام الخليج بمعاهدات تحقق السيطرة التامة لبريطانيا على هذه المناطق دون أي منازع، فعقدت أول معاهدة مع سلطان عمان سنة 1798م، وكان من بنود تلك المعاهدة عدم السماح لأي شركة أخرى غير إنجليزية بإنشاء وكالة تجارية أو إنزال حاميات في ميناء بندر عباس، ومنذ ذلك التاريخ بدأت بريطانيا تنشر قواعدها الاستعمارية في المنطقة دون أن يقف في وجهها أي حاكم من حُكام الخليج.

أما الدولة العثمانية فلم تحرك ساكنًا أمام التغلغل الاستعماري، فيما عدا حُكام رأس الخيمة من القواسم الذين تربطهم صلة قوية بالدولة السعودية الأولى، إذ حاولوا بما لديهم من قوة بحرية الوقوف في وجه هذا التقدم البريطاني في المنطقة، مما حدا ببريطانيا إلى تدميرهم بعد أن سخرت سياستها لاستحداث طرق شبه سلمية استطاعت من خلالها تدمير تلك القوة العربية والخلاص من نفوذها بعد أن ألصقت بهم تهمة القرصنة في مياه الخليج العربي وشنت عليهم حملات أدت إلى تدمير قوتهم.[25]

عندما كانت بريطانيا تسعى لفرض نفوذها على الخليج العربي في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، كان العثمانيون يعدون العدة لضرب الدولة السعودية الأولى التي أثبتت وجودها خلال سنوات قلائل، واستطاعت أن تمد سلطانها حتى وصلت إلى الحرمين الشرفيين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) غربًا، وإلى بعض دول الخليج العربي شرقًا، فاعتبرت الدولة العثمانية هذا العمل تعدٍ على نفوذها وأخذت في التخطيط لتدمير الدولة السعودية الأولى، فأصدر الباب العالي أمره إلى واليه في مصر محمد علي باشا للقيام بهذه المهمة.

كانت بريطانيا ترقب الموقف بحذر دون تدخل لأن سياستها تقضي بعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي بلد، وكان اهتمامها منصب على الساحل، لكن هذا لا يمنع قلقها والتحفز لما سيحدث من جراء تقدم جيوش محمد علي، لذا أخذت بريطانيا تكبل مشايخ الخليج العربي بمعاهدات حماية لمواجهة هذا الخطر الجديد القادم من مصر، وكانت في ظاهرها تهدف لمحاربة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرصنة، لكن حقيقتها تنطوي على التوسع الاستعماري. وبحلول سنة 1839 أقنعت بريطانيا شيوخ الخليج العربي بتوقيع هدنة بحرية تنص في بادئ الأمر على عدم المساس بالتجارة البريطانية، فكانت تلك الهدنة البذرة الأولى لفرض سلطان بريطانيا على منطقة الخليج.

رابعًا: مكافحة تجارة الرقيق في الخليج العربي

كانت بريطانيا تتحكم في طرق المواصلات بين الهند والخليج العربي منذ سنة 1799م، إلا أنها لم تحاول تطبيق قانون حظر تجارة الرقيق في منطقة الخليج مباشرةً، ذلك القانون الذي أصدره البرلمان البريطاني سنة 1811م،[26] ولكنها في الواقع جعلت سفنها تراقب ساحل أفريقيا الشرقي لضبط السفن التي تعمل في تجارة الرقيق منذ صدور قانون الحظر.[27] وقد بدأت حكومة الهند البريطانية منذ سنة 1812م اتصالاتها مع زعماء الخليج لبحث وقف هذه التجارة، وبالذات في شهر مارس من هذا العام عندما بعث حاكم عموم الهند برسالة إلى سلطان عمان يدعوه فيها إلى التعاون مع بريطانيا للقضاء على تجارة الرقيق.[28]

وقد جاء هذا الطلب البريطاني بعد تزايد عملية تصدير الرقيق إلى الهند من قبل العمانيين والقواسم، لكن سلطان عمان لم يرد على الطلب البريطاني حينذاك، على اعتبار أن ذلك تدخلاً في شئون بلاده الداخلية.[29] وفي صيف سنة 1816م، أوقفت احدى الطرادات البريطانية، احدى السفن العمانية أثناء ابحارها في مياه الخليج في طريقها إلى البصرة، وكان على ظهرها عدد من العبيد لبيعهم هناك، وتم إرسالها ومَنْ عليها إلى بومباي لمحاكمة بحارتهم أمام المحكمة البحرية هناك.[30]

1/4– معاهدة حظر تجارة الرقيق مع القواسم 1820

كان بعض التجار من القواسم يقومون بجلب الرقيق من شرق أفريقيا وبيعه في الخليج والجزيرة العربية والعراق، وفارس، والهند. وقُدر عدد هؤلاء الأرقاء الذي نقلتهم سفن القواسم خلال سنة 1811م بـ (200) ألف. وتجدر الإشارة إلى؛ أن موسم تجارة الرقيق في الخليج كان يتوافق عادةً مع موسم حصاد البلح في البصرة، والذي يبدأ من شهر يوليو فصاعدًا، حيث كان التجار القواسم يقومون ببيع ما عندهم من عبيد في البصرة، ويشترون بثمنهم بلحًا لبيعه في إمارات الخليج العربي.[31] وبعد تزايد نشاط القواسم في شرق أفريقيا، رأت الحكومة البريطانية أنه لابد من وضع حد لنشاطهم هذا، وذلك باتخاذ خطوات فعالة للقضاء على هذه التجارة في شرق أفريقيا، وتكون الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هذا الهدف، التوقيع على معاهدات مع شيوخ القواسم ورؤساء القبائل في الساحل المتصالح، وكذلك مع سلطان عمان. وفي الخطوة الثانية، اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ضد المخالفين لقانون حظر تجارة الرقيق.

وتنفيذًا لهذه الخطة، تمكن قائد القوات البحرية البريطانية في الخليج العربي من إلزام شيوخ الساحل المتصالح التوقيع على معاهدة حظر تجارة الرقيق في 8 يناير 1820، وقد احتوت المعاهدة على أحد عشر بندًا، جاء في المادة التاسعة منها: (إن حمل الأرقاء من الرجال، والنساء، والأطفال من سواحل أفريقيا أو سواها يعتبر نهبًا وقرصنة). كما تعهد شيوخ الساحل بعدم نقل الرقيق بسفنهم، وأن تكون كل سفينة حاملة ترخيصًا باسمها، وبعدد العاملين عليها، والميناء المتجه إليه،[32] وبمعاقبة كل مَنْ يخالف قانون الحظر من رعاياهم. ومن الملاحظ؛ أن نص هذه المعاهدة لا يشير صراحةً إلى حظر تجارة الرقيق، أو شراء وبيع الرقيق بالتعامل التجاري العادي، أو نقلهم بعد إتمام صفقات شرائهم، كما أن الحكومة البريطانية لم تحدد عقوبة ما ضد منتهكي الحظر الذي ورد في البند التاسع.[33] وقد جددت المعاهدة مرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى مع زعماء الساحل في سنة 1838م.[34]

2/4– معاهدة حظر تجارة الرقيق مع سلطان عمان 1822

كان نجاح بريطانيا في التوقيع على معاهدة حظر تجارة الرقيق مع القواسم دافعًا لمحاولة إقناع سلطان عمان للتوقيع على معاهدة مماثلة، ولكنها اتبعت خطوات تمهيدية لتحقيق ذلك. في شهر أغسطس 1821م، تقدمت بطلب لسلطان عمان تدعوه إلى الإقلاع عن بيع الرقيق في الموانئ التابعة له في شرق أفريقيا للأوربيين، وذلك بإصدار تعليمات بهذا الأمر إلى ولاته في تلك الأماكن، وتسليم رعايا بريطانيا الذين يزاولون هذه التجارة في ممتلكاته إلى أقرب سلطة بريطانية. وفي هذه الرسالة اعتذر حاكم عموم الهند لسلطان عمان إزاء قيام الطراد البريطاني باحتجاز السفينة العمانية وبحارتها سنة 1816م عندما كانت تبحر في مياه الخليج، قائلاً: "إن ربان الطراد لم يتصرف وفقًا للتعليمات المخولة له"، وتم إطلاق السفينة وبحارتها المحتجزين.

وفي هذه المرة تجاوب السلطان مع المطالب البريطانية فقام لإبلاغ المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، بأنه قد أصدر أوامره إلى ولاته في شرق أفريقيا بالامتناع عن بيع الرقيق للشعوب الأوربية، وبمنع رعايا بريطانيا من العمل بهذه التجارة. في الوقت نفسه، أكد السلطان للمقيم البريطاني في الخليج أنه سوف يخسر من وراء هذا المنع من الأموال ما يزيد عن خمسين ألف ريال. وعلى الرغم من هذا التجاوب الذي أبداه سلطان عمان مع المطالب البريطانية، فإن حاكم عموم الهند رأى أن غير كاف، وأنه لابد من ربط السلطان بمعاهدة رسمية كالتي وقعت مع زعماء الساحل.

وبعد عدة اتصالات بين السلطة البريطانية في الهند وبين سلطان عمان، وقعت يوم (4 سبتمبر 1822م) معاهدة بين البلدين خاصة بحظر تجارة الرقيق، تعهد السلطان بموجبها بالامتناع عن مزاولة هذه التجارة في ممتلكاته الأفريقية، وبتحريم بيع الرقيق لأبناء الدول المسيحية، أو نقل هؤلاء بالسفن التابعة له أو لرعاياه إلى المستعمرات الأوربية.[35] وقد أعطى سلطان مسقط، الطرادات البريطانية، الصلاحية الكاملة في تفتيش ومصادرة السفن العمانية في المنطقة الممتدة من رأس دلجار، على الساحل الشرقي لأفريقيا إلى شرق جزيرة سقطرة، وينتهي هذا الخط عند ميناء "ديو" الهندي، ما لم تكن قد دفعت بها الرياح إلى تلك المناطق.[36]

ومن الملاحظ؛ أن هذه المعاهدة اقتصرت على منع بيع الرقيق للدول المسيحية في حين أبقت هذه التجارة للاشتغال بها في الممتلكات العمانية، طالما أنها لم تتعد الحدود التي رسمتها المعاهدة. كما أن بريطانيا لجأت إلى سياسة التدرج لمنع هذه التجارة في الخليج، لأنها كانت تعلم أن دخل سلطان عمان السنوي كان يزيد على مائة ألف ريال، وأن دخل رعيته كان مرتبطًا بهذه التجارة أشد الارتباط، وأن منعها بصورة سريعة سوف يلحق بالأهالي أضرارًا اقتصادية جسيمة.[37] وقد لاحظ جون ماكوليد (John MacLeod)، المقيم البريطاني في الخليج، في مستهل سنة 1823م، بعد رحلته للخليج والجزيرة العربية، أن تجارة الرقيق في منطقة الخليج لازالت رائجة رغم معاهدة الحظر، وأكد على هذا أحد قادة السفن البريطانية في الخليج، زاعمًا أنه عثر في السنة نفسها (1823م) على أدلة هامة عن استمرار تجارة الرقيق فيما بين ممتلكات سلطان عمان الأفريقية، ومستعمرة موزمبيق البرتغالية، وهي المناطق التي شملتها معاهدة 1822م مع سلطان مسقط.[38]

وكانت نتيجة توقيع سلطان مسقط على معاهدة حظر تجارة الرقيق، أن ثارت ولاية ممباسا ضد السلطات العمانية هناك، وطلبت الحماية البريطانية التي قبلت ذلك دون تردد، حيث قام قائد القوات البحرية البريطانية في شرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أفريقيا بضم ممباسا والمناطق المجاورة إلى الممتلكات البريطانية، كما قام بتوجيه إنذار في شهر فبراير 1824 إلى والي عمان، على زنجبار، بأنه في حالة عدم موافقة سيده سلطان عمان وزنجبار في وقف الإتجار بالرقيق بالموانئ التابعة له، فإنه سيفقد جميع ممتلكاته في أفريقيا. غير أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي كانت تتزعم مكافحة تجارة الرقيق حينذاك، رأت أن سلطان عمان وزنجبار قد قدم تنازلات هامة، وأن وقف هذه التجارة في الموانئ التابعة له في شرق أفريقيا لن يتم القضاء عليها نهائيًا إلا بعد وقت طويل، ورأت أنه لابد من وقف الضغوط على السلطان، وسحب القوات البريطانية من ممباسا ومن المناطق التي كانت تابعة لسلطان عمان، وتم انتزاعها منه. وبالفعل خرجت القوات البريطانية من ممباسا وغيرها، وأُعيدت مرة أخرى في أكتوبر 1827م إلى حظيرة السلطان سعيد، سلطان عمان وزنجبار

3/4– معاهدة حظر تجارة الرقيق مع شيوخ إمارات الساحل المتصالح 1838

أوصد باب المناقشة بشأن تجارة الرقيق مع السلطان العماني حتى 1835، عندما جددت بريطانيا مطالبتها لسلطان مسقط تجديد المعاهدة السابقة. وقد جاء هذا الطلب بواسطة المقيم السياسي البريطاني، ولكنه رأى عدم إثارة هذا الموضوع مع سلطان مسقط في هذه الآونة، بسبب توتر الوضع في الجزيرة العربية والخليج، لأن محمد علي والي مصر (1805 – 1848) كان يقوم حينذاك بعمليات توسع داخل الجزيرة العربية ويسعى للوصول إلى الخليج، وفي الوقت نفسه كان شاه إيران يقوم بالاستعداد للهجوم على منطقة الحيرة العراقية. ولهذا كله ظلت القضية مجمدة حتى 1838، حينما قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج بزيارة للشارقة يوم 17 أبريل وإجراء مباحثات مع حاكمها، تركزت حول الشكوى التي تلقاها المقيم من أحد شيوخ الصومال ويدعى عبد الله بن عوض، والتي زعم فيها أن القواسم اختطفوا (233) فتاة صومالية من مدينة بربرة الصومالية، في الأول من شهر أبريل 1838، وقاموا ببيعهن في منطقة الخليج.

وقد أنكر شيخ الشارقة أن يكون أحد من أتباعه قد قام بهذا العمل، لأنهم يعلمون أن الصوماليين مسلمون، وأن الإسلام لا يجيز استرقاق المسلم. وبعد أن قام المقيم البريطاني بالتحري عن هذه المسألة، توصل إلى معلومات مفادها أن البنات الصوماليات قد تم بيعهن من قبل بعض القبائل الصومالية إلى بعض تجار الرقيق، وذلك على أثر قتل نشب في منطقة بربرة بين بعض القبائل هناك، حيث كان من عادة القبائل في تلك المنطقة بيع الأسرى الذين يقعون في أيديهم أثناء الحرب. وقد وقع المقيم البريطاني أثناء زيارته هذه للشارقة، معاهدة حظر تجارة الرقيق 1838، والتي أعطت الطرادات البريطانية الصلاحية الكاملة في مصادرة السفن التابعة للقواسم في حالة ضبطها وهي تحمل رقيقًا للبيع، وقد وقع على هذه المعاهدة جميع شيوخ إمارات الساحل المتصالح.[39]

4/4– الجهود البريطانية في الخليج لوقف تجارة الرقيق 1839 – 1849

عقب توقيع شيوخ الساحل المتصالح على معاهدة 1838، وافق سلطان عمان على توسيع معاهدة 1822 السابقة، وقد تضمنت المعاهدة الجديدة التي وقع عليها السلطان والمقيم البريطاني يوم 17 ديسمبر 1839 فقرة جديدة هي المادة (15) التي أصبح بموجبها قيام الطرادات البريطانية بتفتيش السفن العمانية ومصادرتها في حالة القبض عليها وهي تحمل رقيقًا بقصد البيع. لكن على الرغم من هذه المعاهدات، فإن التقارير التي كُتبت في تلك الفترة كانت تؤكد أن هذه التجارة لم تتوقف، ولذلك نرى بعد خروج محمد علي والي مصر من شبه الجزيرة العربية سنة 1840، يصدر وزير الخارجية البريطانية في 8 يونيو 1841 تعليماته إلى حاكم عموم الهند، بشأن القيام بإبلاغ زعماء الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأنه لم يعد في مقدور الحكومة البريطانية الامتناع عن استخدام القوة المسلحة ضدهم لوقف تجارة الرقيق في المنطقة.

في الوقت نفسه، اظهر وزير الخارجية البريطانية استعداد حكومته لتقديم مساعدة مالية إلى سلطان عمان، بواقع (2000) جنيه استرليني سنويًا تعويضًا له عن الضرائب التي كان يتقاضاها من تجار الرقيق. وهو في الواقع يُعَدّ مبلغ رمزي عما سبق أن ذكرناه، من أن السلطان كان يحصل على مائة ألف ريال، وهو ما يزيد عن (50000) جنيه استرليني حينذاك من ضريبة المكوس على هذه التجارة. أما بخصوص شيوخ الساحل المهادن، فإن الوزير لم يعدهم بأية مساعدة مالية. ولكن حاكم عام الهند، لم يؤيد قرار الوزير البريطاني، بالتهديد باستخدام القوة ضد زعماء الخليج، واقترح بدلاً من ذلك، عقد معاهدات صداقة، على أن تتضمن تعويض المتضررين من وقف هذه التجارة.

وقد شددت بريطانيا عقب معاهدة 1839، قبضتها على الملاحة العربية عن طريق مراقبة السفن الخليجية وتفتيشها، ومصادرة السفن المخالفة، وفرض الغرامات على المخالفين للحظر. ومنذ سبتمبر 1842، انتقلت مسئولية مكافحة الرقيق من حكومة بومباي إلى حكومة لندن مباشرةً، وأصبحت حكومة لندن أكثر حزمًا مع زعماء الخليج في مسألة تجارة الرقيق، إذ نرى وزير خارجيتها الجديد يقوم بإبلاغ سلطان مسقط في رسالة بعثها إليه في شهر يونيو 1843 هدد فيها باستخدام القوة ضده في حالة عدم منع رعاياه من مزاولة تجارة الرقيق.

وعلى أثر تلقي السلطان هذا التهديد، بعث فورًا وفدًا رسميًا إلى لندن، وكان الوفد يحمل رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية، أعرب فيها السلطان عن تقديره للحكومة البريطانية إزاء ما تبذله من جهود لوقف هذه التجارة، ولكنه أكد أن وقفها في ممتلكاته سيؤدي حتمًا إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في شطري السلطنة (عمان وزنجبار)، وأنه لن يتبقى لديه مورد مالي آخر لمواجهة أعباء الحكم، ولكن إذا كانت بريطانيا جادة في وقف هذه التجارة، فإنه يجب عليها تعويضه عن خسائره المالية التي سوف سيتكبدها أو على الأقل بجزء منها. غير أن الجانب البريطاني رفض مسألة التعويض، وأبلغ الوزير البريطاني رئيس الوفد العماني أن يبلغ سيده بأن عليه الالتزام بحظر هذه التجارة، والبحث عن مورد آخر للرزق كالتجارة المشروعة.

ومع أن سلطان عمان وزنجبار اضطر إلى منح الطرادات البريطانية حق تفتيش سفنه وسفن رعاياه، إلا أنه كان في الواقع مستاء في قرارة نفسه نتيجة ذلك، على اعتبار أن في هذا إهدار لمركزه الاجتماعي بين رعاياه. وكان يرى أن بريطانيا تهدف من وراء مكافحة تجارة الرقيق تحقيق أهداف سياسية محضة في المنطقة، بدليل أنها رفضت إشراك الدولة العثمانية معها في إجراءات المكافحة.[40] فقد اعترضت الحكومة البريطانية على الدولة العثمانية التي أصدرت سنة 1847 فرمان يسمح لوالي بغداد بإرسال السفن الحربية التركية إلى مياه الخليج لمشاركة الطرادات البريطانية في أعمال التفتيش على المراكب التي يشتبه في أنها تحمل رقيقًا للبيع.[41] وأعلن المقيم البريطاني في الخليج على أثر صدور ذلك الفرمان، أن الهدف الحقيق لتركيا هو توطيد نفوذها أكثر في منطقة الخليج والجزيرة العربية، أكثر من العمل على قمع تلك التجارة.

وفي الوقت الذي نرى فيه الحكومة البريطانية تمارس كل وسائل الضغط بما في ذلك التهديد باستخدام القوة المسلحة ضد زعماء الخليج لمنع رعاياهم من مزاولة تجارة الرقيق، يتقدم أحد رعاياها وهو الكابتن "كوجان" الذي اعتزل الخدمة في الأسطول البريطاني، بطلب إلى بعض التجار في المنطقة لمده بعدد من الرقيق للعمل في مزرعة قصب السكر التي أنشأها في زنجبار سنة 1843. وكانت الشركات البريطانية للبترول العاملة في الخليج تقوم باستئجار هؤلاء الأرقاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ساداتهم، وتدفع الأجور إلى أسيادهم على مرأى الحكومة البريطانية وعلمها، وهو ما يعتبر تناقضًا مع ما تقوم به بريطانيا ضد أهالي الخليج إزاء هذه التجارة.

وفي 2 أكتوبر 1845، وقعت معاهدة جديدة بين الحكومة البريطانية وبين سلطان عمان، تعهد الأخير فيها بالالتزام بحظر تجارة الرقيق، كما خول الصلاحية الكاملة لسفن المراقبة البريطانية في اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد سفن رعاياه التي تخالف قانون الحظر، على أن يبدأ تنفيذ هذه المعاهدة في الأول من يناير 1847.[42]

وفي شهر أغسطس 1846 بعث وزير الخارجية البريطاني بتعليماته إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج لكي يحذر زعماء المنطقة من أن الشعوب الأوربية قد عقدت العزم على وضع حد لتجارة الرقيق الأفريقي، وبأن العناية الإلهية قد اختارت بريطانيا العظمى لتنفيذ هذه المهمة، وفي ضوء ذلك فإنه يجب على زعماء الخليج التجاوب مع المطالب البريطانية بشأن هذه القضية. ولتحقيق هذه الغاية، وصل المبعوث البريطاني "الميجور هنيل" في 30 أبريل 1847 إلى إمارة الشارقة، وعقد فور وصوله اجتماعًا مع حاكمها، وخلال هذا الاجتماع تم توقيع اتفاقية جديدة بين الطرفين خاصة بحظر تجارة الرقيق الأفريقي، ووقع عليها كذلك بقية شيوخ الساحل المتصالح، وتعهدوا بموجبها بتحريم نقل الرقيق من مكان إلى آخر، كما قبلوا بمبدأ تفتيش سفنهم وسفن رعاياهم، ومصادرة أي سفينة يتم ضبطها وهي تحمل رقيقًا للبيع، على أن تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتبارًا من 10 ديسمبر 1847م.[43] وقد جُددت هذه المعاهدة معهم في مايو 1856،[44] وأيضًا في سنة 1883.

ولكن على الرغم من معاهدات حظر تجارة الرقيق، فإن التجار لم يلتزموا بها، فقد ضبطت الطرادات البريطانية خلال سنة 1847 أكثر من (12) سفينة تابعة لمسقط أثناء إبحارها في مياه الخليج وهي تحمل عددًا كبيرًا من الرقيق الحبشي بقصد بيعهم في البصرة، وتم احتجازها مع بحارتها في ميناء بوشهر، وعند استجواب ملاحي هذه السفن عن سبب انتهاكهم للحظر، قالوا إنهم كانوا يعتقدون أن الحظر لا يشمل الأحباش. وعند بحث هذه المسألة مع حكومة الهند، وجد المدعي العام في الهند أن معاهدة 1845 مع سلطان عمان لا تتضمن أي بند بمحاكمة قباطنة السفن المخالفة للحظر، ومن ثَمَّ أفرج عن السفن المحتجزة وبحارتها، وتم إطلاق حرية مَنْ بداخلها من الأرقاء. ولكن المدعي العام في الهند أوصى حكومته بضرورة تعديل معاهدة 1845، بحيث تُجيز للمحاكم البريطانية اتخاذ اللازم في مثل هذه القضايا.

وبعد أن أصبحت ولاية صحار التي كانت مستقلة عن مسقط تنافس العاصمة مسقط على تجارة الرقيق، وقع المقيم السياسي البريطاني في الخليج مع حاكمها السيد سيف بن حمود، اتفاقية مشابهة لتلك التي وقعت مع سلطان مسقط وشيوخ الساحل، وقد وقعت هذه الاتفاقية يوم 22 مايو 1849، وبموجبها قبل حاكم صحار الامتناع عن استيراد الرقيق الأفريقي، والسماح لسفن المراقبة البريطانية بحق تفتيش السفن التابعة له ولرعاياه، وبمصادرتها في حالة القبض عليها وهي تحمل رقيقًا للبيع، ومعاقبة القائمين على هذه التجارة من قبل السلطات البريطانية.

خامسًا: الإتجار بالبشر في الخليج (1850 – 1884)

ذكرنا أن الحكومة البريطانية رفضت طلبًا عثمانيًا في المشاركة بأعمال التفتيش في الخليج، وقد حذا محمد شاه قاجار (1808 – 1848) حذو السلطان العثماني في يونيو 1848 بإصداره رسالة توصية إلى رئيس الوزراء الفارسي الحاج المرزا آغاسي، نصت على موافقة الشاه على منع تجارة الرقيق في الخليج العربي، ومهدت السبيل أمام الطرفين إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إبرام اتفاقية أغسطس 1851 بين الرائد شل (Shell) الوزير البريطاني المفوض في طهران، والحكومة الفارسية، نص على حق السفن البريطانية والهولندية في تفتيش السفن التي تحمل العلم الفارسي، على أن يتم التفتيش بحضور مندوب عن الحكومة الفارسية، ويسلم الرقيق في حالة العثور عليهم إلى السلطات البريطانية للتصرف بهم، وشرع الطرفان في تنفيذ هذه الاتفاقية، وأمدها اثنى عشر عامًا في مطلع سنة 1852.

بعد تزايد عملية تهريب الأفارقة من قبل تجار الرقيق الخليجيين في القرن التاسع عشر، رأت الحكومة البريطانية أنه لابد من اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وحزمًا ضد المخالفين لقانون الحظر، فعينت في أوائل سنة 1855، أحد ضباط البحرية البريطانية ويدعى "ترونسون" للقيام بمهمة مكافحة هذه التجارة في الخليج، لكن هذا الرجل رأى بعد فترة من وجوده في المنطقة أن سفن المراقبة التي تعمل في شرق أفريقيا والخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي، غير كافية، ولذلك اقترح على حكومته ضرورة إنشاء أسطول بحري من السفن التجارية المجهزة بالتجهيزات اللازمة لتحقيق المهمة لمنع سفن التهريب وضبطها. ووفقًا لهذا الاقتراح قامت الحكومة البريطانية في سنة 1856 بإدخال الطرادات الحديثة في الخدمة البحرية لمكافحة تجارة الرقيق في الخليج.

الجدير بالذكر؛ أن عملية جلب الرقيق زادت بعد وفاة سلطان عمان وزنجبار "السيد سعيد" سنة 1856، وعجز السلطان الجديد على زنجبار "السيد ماجد بن سعيد" عن السيطرة على الموقف في البلاد، فقد قدر المعتمد البريطاني في زنجبار عدد الرقيق الذين تم شحنهم من زنجبار وممباسا إلى الخليج قبل سنة 1861 بما يزيد عن عشرة آلاف شخص. في الحقيقة؛ إنه على الرغم من الإجراءات البريطانية من أجل كبح هذه التجارة أو الحد منها، وإحلال تجارة البضائع والسلع الأخرى محلها طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن وتائر تصدير الرقيق شهدت تزايدًا واضحًا، فقد دلت الكشوف الجمركية في "كلوة" على زيادة في أعداد الرقيق المصدرين منها في سنوات (1862 – 1863)، (1867 – 1868) بلغت (203, 97) شخص، صُدر منهم (703, 67) شخص إلى زنجبار، وهي مركز إعادة التصدر الرئيس إلى شبه الجزيرة والخليج العربي، و(500, 20) رأس من الرقيق إلى الجزيرة الخضراء، فيما صُدر من مراكز أفريقيا الأخرى بين 10 آلاف، و11 ألف رأس إلى مختلف الجهات القريبة من مراكز التصدير في الحبشة وجنوب السودان، ولم يزد ما استولى عليه الأسطول البريطاني على (500 – 600) رأس،[45] مما يدل بوضوح على عدم قدرة الأسطول البريطاني على تأدية الدور الذي أُنيط به بشكل دقيق.

وفي سنة 1869 أرسلت السلطات البريطانية في الهند عددًا من السفن المسلحة إلى سواحل البحر الأحمر وشرق أفريقيا لمنع تدفق العمانيين على زنجبار، هؤلاء الساخطين على السلطان ماجد الذي استولى على الحكم في عمان. وقدر أرسلت السفن إلى تلك الجهات لإحباط أية محاولة لخطف المزيد من الأفارقة انتقامًا من السيد ماجد. وفي نهاية سنة 1869 قدم وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية تقريرًا إلى حكومته حمل فيه القنصل البريطاني في زنجبار المسئولية الكاملة عن تهريب الرقيق من شرق أفريقيا، كما اقترح اقتسام نفقات مكافحة تجارة الرقيق بين الخزانة الإمبراطورية والخزانة الهندية.

وقد تمكنت الطرادات البريطانية خلال (1869 – 1870) من اعتراض وتفتيش أكثر من (400) سفينة تابعة لعرب الخليج، وتدمير (13) سفينة، والإفراج عن (2000) من الأفارقة ممَنْ كانوا على ظهر سفن التجار. والواقع أن هذا الرقم ضئيل حسب أقوال بعض المؤرخين ولا يمثل سوى العشر مما تم تهريبهم إلى الخليج في تلك الفترة. وكان يتم محاكمة المخالفين لقانون الحظر أمام أقرب محكمة بريطانية، وكانت عدن، والرأس الأخضر، وبمباي، من أهم الأماكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي كان يُحاكم فيها المخالفين، ثم أصبحت زنجبار بعد سنة 1870 من بين المناطق التي يُحاكم فيها المتهمون بمخالفة قانون حظر تجارة الرقيق.

وقد وصلت بعثة بريطانية في 12 يناير 1873 إلى زنجبار لتوقيع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة 1845، وقابلت البعثة في اليوم التالي من وصولها السلطان "برغش"، وعرضت عليه اقتراحًا بتوقيع معاهدة يلتزم بموجبها بإلغاء تجارة الرقيق في ممتلكاته التي استقل بها عن سلطان مسقط، والقيام بحماية الذين يتم تحريرهم من إعادتهم إلى العبودية، ولكن حدث ما لم يكن متوقعًا، فقد رفض السلطان التوقيع على مثل هذه المعاهدة. ويعود اخفاق مهمة البعثة في زنجبار إلى عدم تعهد رئيس البعثة لسلطان زنجبار بتعويضه عن الأموال التي كان يحصل عليها من تجارة الرقيق، بالإضافة إلى تعهد فرنسا للسلطان "برغش"، بوقوفها إلى جانبه ضد أي تهديد بريطاني يستهدف استقلاله.[46]

واضطرت البعثة إلى مغادرة البلاد يوم 15 فبراير 1873 إلى مسقط في محاولة أخرى لإقناع سلطانها بالتوقيع على معاهدة تنهي تجارة الرقيق في ممتلكاته. ونجحت البعثة في إقناع السلطان "تركي بن سعيد" في التوقيع على معاهدة جديدة يوم 14 أبريل 1873، حلت محل معاهدة 1845. وقد تعهد السلطان بمنع استيراد الرقيق إلى السلطنة، وإغلاق جميع أسواق الرقيق في ممتلكاته، وأعطى سفن المراقبة التابعة للبحرية البريطانية الحق في تفتيش ومصادرة أي سفينة يُقبض عليها وهي تحمل رقيقًا للبيع، وكذلك محاكمة بحارتها. وقد نجحت البعثة في مهمتها في مسقط، نتيجة تعهد رئيس البعثة للسلطان، بدفع حكومته التعويضات التي كان يحصل عليها من وراء تجارة الرقيق.[47]

وقد استقبلت الحكومة البريطانية نبأ توقيع سلطان مسقط على معاهدة 1873 بالارتياح، في حين استقبلت نبأ رفض سلطان زنجبار التوقيع على المعاهدة بالغضب، وهددت بواسطة قنصلها هناك، بأنها ستفرض على بلاده حصارًا بحريًا في حالة إصراره على رفض التوقيع على المعاهدة المعروضة عليه. وقد حاول السلطان "برغش" شرح أسباب رفضه للجانب البريطاني، وبأنه في حالة توقيعه على منع هذه التجارة فإن شعبه سوف يثور عليه، وذلك لأن الزراعة والأعمال الأخرى في البلاد قائمة على هؤلاء الأرقاء، وأن وقف هذه التجارة سيؤدي إلى تعطل الأمور الحياتية في البلاد نظرًا لقلة اليد العاملة. ولكن هذه المسوغات لم تقنع الجانب البريطاني، وأصرت الحكومة البريطانية على موقفها، وهنا لم يجد السلطان بدًا من التوقيع على المعاهدة في 5 يونيو 1873، وقد تعهد بغلق أسواق الرقيق في ممتلكاته، وحماية الأرقاء المعتوقين، ومحاكمة كل مَنْ يُقبض عليه وتثبت إدانته بالعمل بتجارة الرقيق، وذلك أمام المحاكم البريطانية.[48]

وفور إبرام بريطانيا هذه المعاهدة مع كل من سلطان مسقط وزنجبار، كثفت سفنها دورياتها في موانئ إفريقيا والخليج، كما كلفت سفينة الحراسة "لندن" بالبقاء في ميناء زنجبار، لمراقبة السفن القادمة والذاهبة من وإلى الميناء. وهذا ما جعل التجار العمانيين يلجئون إلى نقل رقيقهم سرًا من شرق أفريقيا مرورًا بالصومال إلى خليج عدن، ومنها إلى حضرموت ثم ينقلون برًا إلى داخل عمان، ومنها كان يتم توزيعهم داخل بقية إمارات الخليج العربي. كما أن ربابنة السفن العُمانية، استطاعوا إيهام سفن المراقبة بان شحناتهم من الزنوج لا تتكون من عبيد، وإنما من رجال يقومون بإدارة المجاذيف.[49] وقد قدر القنصل البريطاني في ممباسا عدد الرقيق الذين هُربوا على هذا السبيل سنة 1876 بحوالي (18) ألف رأس.[50]

أما بشأن الدولة العثمانية والحكومة الفارسية، فقد ارتبطتا بمعاهدتين في سنة 1881 تعهدتا فيهما بعدم استيراد الرقيق الأفارقة إلى أي جزء من بلديهما، وأباحتا لها حق تفتيش سفنهما التجارية في الخليج العربي والبحر الأحمر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وساحل أفريقيا الشرقي بحثًا عن الرقيق. ودخلت المعاهدتان طور التنفيذ في سنة 1882، وذلك بعد منافسة عثمانية – بريطانية شديدة للسيطرة على البحرين والساحل الشرقي للخليج العربي امتدت طيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر،[51] ومنافسة فارسية بريطانية للسيطرة على هذه الجزيرة البالغة الأهمية كانت متزامنة تمامًا مع المنافسة العثمانية البريطانية.[52]

في سنة 1884 تم ضبط عصابة من البلوش[53] في ساحل الباطنة في عمان، وهي تقم ببيع الرقيق (البلوشي – المكراني) إلى أهل عمان، وقد تم محاكمة أفراد هذه العصابة من قبل السلطة البريطانية، ومعاقبتهم وإطلاق حرية الأفراد الذين كانوا بحوزة رجال العصابة. وكانت ولاية "صور" تعتبر المحطة الرئيسة لاستقبال الرقيق البلوشي المكراني، ومنها كان يتم نقلهم إلى منطقة الباطنة، وبالتالي يتم توزيعهم داخل ولايات عمان وإمارات الساحل المتصالح، ثم يُنقل بعض منهم عن طريق البحر إلى بقية إمارات الخليج والبصرة، وكان الحاكم العسكري لصحار من أكبر المستوردين للرقيق المكراني.[54]

سادسًا: تجارة الرقيق في مؤتمر بروكسل 1890

كانت تعهدات إلغاء تجارة الرقيق، ومحاربة القرصنة، وتهريب السلاح في الخليج العربي، التي فرضتها بريطانيا على كل الأطراف في المنطقة، كان إحدى ضرورات تنامي المصالح البريطانية ومبررًا للوجود البريطاني فيها. وعلى الرغم من الجانب الإنساني الكبير الذي تحمله، كانت في الوقت نفسه أسلوبًا لمواجهة المنافسة الدولية في هذه المنطقة، لاسيما الفرنسية منها. فكلما زاد خوفها من استشراء النفوذ الفرنسي، شددت من دعواتها بمكافحة الرقيق أو متابعة القراصنة، تلك التي تنتهي عادةً بفرض تعهد جديد على هذا الحاكم أو ذاك. وتصل إلى حد التغاضي التام في بعض الأحيان عن هذه التجارة، إذا أمنت المنافسة الأجنبية في المنطقة، عندها توجه اعداد الرقيق إلى ممتلكاتها التي استحوذت عليها في أفريقيا.[55]

لذا لم تختف هذه التجارة بعد سنة 1873 كما كان مؤملاً، بل ارتفع عدد السفن العربية المتاجرة بهم، تلك التي كانت ترفع العلم الفرنسي لتأمين الحماية من ملاحقة سفن الأسطول البريطاني، إلى نحو (70) سفينة.[56] وفي سنة 1890 عُقد مؤتمر في العاصمة البلجيكية بروكسل، لبحث تجارة الرقيق الأفريقي، حيث أظهر الفرنسيون تحفظهم حول قضية المكافحة، وفي نهاية الاجتماع أصدر المؤتمرون قانونًا يحرم تجارة الرقيق، وتضمنت المادة (27) منه أن أي عبد يلجأ إلى أي سفينة أو قنصلية من قناصل الدول الموقعة على هذا القانون وجب عليها تحريره في الحال. أما المادة (28) منه، فقد أوجبت تحرير العبد، ويكون ذلك بواسطة قيام أحد ممثلي البلدان الموقعة بالتوسط لدى سيده. والدول الموقعة هي: (بريطانيا – فرنسا – تركيا) وهي الدول ذات النفوذ حينذاك في منطقة الخليج.[57]

الجدير بالذكر؛ أن عددًا من العبيد في منطقة الخليج العربي، بعد إعلان قانون مؤتمر بروكسل، لجأوا إلى السفن الإنجليزية الراسية في الموانئ الخليجية، أو إلى المفوضيات في المنطقة، طالبين التحرر، وكان يتم تحريرهم بعد أن تتوسط السلطات البريطانية لدى أسيادهم. كما ألزمت بريطانيا زعماء المنطقة بعدم استرقاق مَنْ تم تحريره مرة أخرى. وقد سعى المقيم البريطاني في الخليج، لدى أهالي المنطقة إلى تحرير عبيد المنازل، لكن هذا المطلب لاقى معارضة من الأهالي، بدعوى أنهم لا يستطيعون الاستغناء عن خدماتهم.[58] وقد استمرت شحنات الرقيق تصل إلى مدينة "صور" تحت العلم الفرنسي خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، ومن هناك يتم توزيعهم إلى كافة مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحولت هذه المنطقة إلى مركز التوزيع الرئيس بسبب سريان حظر هذه التجارة في الأماكن الأخرى حتى مطلع القرن العشرين، ولم تجد نفعًا معاهدة 1891 بين بريطانيا وعمان التي حلت محل معاهدة 1839 بين الطرفين، والتي عوّلت عليها بريطانيا كثيرًا لتركيز نفوذها وتأصيل تغلغلها في المنطقة.

خاتمة:

ومع إطلالة القرن العشرين لم تنقطع تمامًا هذه التجارة، وإنما بقيت تزاول في نقاط متباعدة ولاسيما في الخليج والجزيرة، فقد نشرت جريدة (Daily news) البريطانية في 5 تشرين الثاني 1926 أن الحكومة البريطانية وقعت ميثاقًا مع (30) حكومة في جنيف في شهر أيلول من تلك السنة حول قطع دابر هذه التجارة إلى الأبد، وذلك بعد أن وردتها أنباء تفيد بأن هذه التجارة كانت تزاول بين الحجاج القادمين إلى مكة والعائدين منها، فقد يعود الحاج إلى بلده مصطحبًا معه عدد من الرقيق، حيث ظل البحر الأحمر وكينيا والحبشة بمثابة مراكز إعادة تصدير إلى مكة والخليج العربي. وأخيرًا تجدر الإشارة إلى؛ أن بريطانيا حاربت تجارة الرق الدولية ونقلهم من أفريقيا إلى مختلف جهات العالم طيلة القرن التاسع عشر في الخليج وفي غيره من الأماكن، في حين لم تلتفت إلى تحرير الرق المحلي المتأصل في منطقة الخليج والجزيرة العربية، أو تأهيلهم بعد تسريحهم من العمل في سفن الغوص بعد انهيار صيد اللؤلؤ في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث وجد هؤلاء المتاعيس أنفسهم بلا عائلات تأويهم وبلا عمل ينتظرهم، في حين بقي الرق مستشريًا في المنطقة إلى ستينيات القرن العشرين.

ويتضح من هذا العرض التاريخي:

أولاً: الهيمنة البريطانية على الخليج العربي في مرحلة الاستعمار البريطاني لم تكن بحاجة فقط لأسطول عسكري ضخم وقادة وسياسيين متمرسين ومنظومة معرفية وإدارية عميقة، بل كانت بحاجة لمبررات وشعارات تسوّغ السياسات وتؤطرها في إطار يكون أكثر قبولاً، ومن أبرز نماذج ذلك شعار محاربة تجارة الرقيق في الخليج العربي.

ثانيًا: كَيّفَ الإنجليز نظامهم الاستعماري بما يتناسب مع ظروف منطقة الخليج العربي، فاستخدموا حججًا وذرائع جديدة كمكافحة تجارة الرقيق، واستطاعت بريطانيا تثبيت التوغل الإنجليزي في المنطقة بشكل رسمي من خلال معاهدات جائرة قامت بفرضها على الشيوخ الذين تحولوا إلى ألعوبة بيدي المقيم البريطاني، الذي أصبح ملك الخليج غير المتوج.[59]

ثالثًا: رغم أن محاربة الرقيق تُعَدّ عملاً أخلاقيًا ومحمودًا، إلا أن السلطات البريطانية حين رفعت هذا الشعار فإنها حقّقت من خلاله الكثير من المكاسب المهمة، الأمر الذي ساهم في تركيز نفوذها في الخليج العربي. فقد سمحت سياسة محاربة تجارة الرقيق لبريطانيا بإلزام حكام الخليج بالتوقيع على معاهدات واتفاقيات توفّر لبريطانيا الغطاء لمواجهة السفن التابعة للقوى المحلية تحت ذريعة ملاحقة تجار الرقيق، كما وفّرت لها الغطاء للتدخل في بعض القضايا الداخلية تحت الذريعة نفسها.

رابعًا: على الرغم من كثرة المعاهدات التي فرضها البريطانيون على حكام وشيوخ المنطقة، فإن زيادة وتائرها كشف عن عدم جديتهم في إنهاء تجارة الرقيق التي تمثل لهم مصدرًا مهمًا من مصادر الفوائض المالية التي توفرها من خلال ضرائب المرور (الترانزيت) المفروضة على نقل الرقيق، أو العوائد المالية من جراء فروق الأسعار عند نقل هؤلاء المتاعيس من منطقة لأخرى، أو ما يرتبط بهم من نشاط اقتصادي (رعوي – زراعي) لاستخدامهم في السقي أو الحراثة أو في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعمال الغوص وصيد اللؤلؤ، أو رعي الحيوانات لأسيادهم، أو تزويد فرقهم المقاتلة بدماء جديدة، فقد كان الأفارقة القوة الضاربة في الأسطول العماني.[60]

خامسًا: كان وضع حدٍ لتجارة الرقيق أحد أهم المسوّغات التي استخدمها البريطانيون لبسط سيطرتهم على المياه الإقليمية حول شبه الجزيرة العربية بما فيها الخليج، وبالنسبة للمسئولين البريطانيين، كان نقل الرقيق عبر البحار جزءًا من الطبيعة غير المتحضرة لسكان المنطقة، وساعد فرض عقوبات على القرصنة واستئصال تجارة الرقيق على بسط النظام في هذه المنطقة، ومن ثَمَّ سلامة سفن بريطانيا وطرق التجارة من المحيط الهندي الغربي إلى الهند.

سادسًا: لقد ساهمت سياسة محاربة تجارة الرقيق في بسط النفوذ البريطاني في الخليج، وكذلك ساهمت في إبراز بريطانيا كقوة متحضرة في مقابل «الطبيعة غير المتحضرة لسكان المنطقة»، في رأي المسئولين البريطانيين،[61] فمحاربة الرقيق قدمت بريطانيا في صورة قيمية عالية، ووفّرت لها عنصرًا مهمًا من عناصر تكوين الثقافة المبررة للاستعمار.

سابعًا: لم تكن بريطانيا جادة تمامًا في كبح هذه التجارة المقيتة، وذلك لضآلة التعويضات الممنوحة لهؤلاء الحُكام أو عدمها، فضلاً عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء مكافحة هذه التجارة في منطقة شحيحة الموارد، وقلة أعداد السفن (سبع سفن) المناط بها متابعة هذه التجارة والقضاء عليها في منطقة هائلة الامتداد بين شواطئ أفريقيا الشرقية وشواطئ شبه القارة الهندية الغربية، بما فيها من خلجان وأرخبيلات وأخوار. ومن ناحية أخرى؛ إذا كانت الإمارات الصغيرة قد وافقت على إجراءات التفتيش البريطانية واستسلمت لها، فإن الدول الكبيرة نسبيًا مثل فارس والدولة العثمانية قاومت التدخل البريطاني لما ينطوي عليه من انتهاك لسيادتها.

ثامنًا: المفارقة التي كشفت عن حقيقة شعار محاربة تجارة الرقيق، هي أن السلطات البريطانية في الوقت الذي كانت تنادي فيه بتحرير الرقيق، كانت تحكم من سيطرتها أكثر وأكثر على سكان الدول التي تقع تحت هيمنتها، فهي تنادي بحرية العبيد لكنها في الوقت نفسه، تستعمر وتحتل وتقيد من حريات العبيد والأحرار في مستعمراتها. هذه المفارقة ربما تدل على حالة الاستغلال لشعار محاربة تجارة الرقيق في السياسة البريطانية الاستعمارية، فالمعيار هو المصالح البريطانية الكبرى وليس الشعارات والمبررات التي قد تسوغها. فإذا استلزمت مراعاة المصالح البريطانية محاربة تجارة الرقيق تلجأ السلطات البريطانية لذلك، وإذا استلزمت المصالح البريطانية استعمار واحتلال دول أخرى تلجأ لذلك أيضًا. في الأصل، لم تأت بريطانيا إلى الخليج لتحرير العبيد فيه، وإنما لتحقيق مصالحها وبسط نفوذها،[62] وبالتالي فإن أية سياسة تتبعها يجب أن تقود للأصل الذي جاء بها إلى الخليج.

الهوامش

(1) محمد حسن العيدروس، "التاريخ الاقتصادي للخليج العربي والجزيرة العربية في العصر الحديث (1513 – 1914)".- مجلة التاريخ العربي (جمعية المؤرخين المغاربة).- ع(42) 2007.

(2) راجع: عبد العليم عبد الرحمن خضر، "الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في التراث الجغرافي للعلماء المسلمين".- مجلة آفاق الثقافة والتراث (مركز جمعة الماجد).- ع25- 26 يوليو 1999. ص 112 – 117.

(3) نوال حمزة يوسف الصيرفي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي.- الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1983. ص 51 – 52.

(4) Miles, Samuel Barrett, The countries and tribes of the Persian Gulf.- London: Frank Cass, 1966. P.143.

(5) لوريمر، ج.ج.، دليل الخليج.- الدوحة: مطابع علي بن علي، 1975. (ج1؛ ص 12 – 13).

(6) حياة محمد البسام، "النفوذ البريطاني في الخليج العربي وموقف الدولة العثمانية منه".- مجلة المؤرخ المصري (جامعة القاهرة).- ع15 يوليو 1995. ص 110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(7) Miles, Samuel Barrett, The countries and tribes of the Persian Gulf.- London: Frank Cass, 1966. P.140.

(8) لوريمر، دليل الخليج، (ج1؛ ص 14 – 15).

(9) حياة البسام، "النفوذ البريطاني"، ص 111.

(10) صلاح الدين العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي.- القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1982. ص 16 – 17.

(11) محمود علي الداوود، الخليج العربي والعلاقات الدولية (1890 – 1914).- القاهرة: معهد الدراسات العربية، (د.ت). ص 51.

(12) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.- الكويت: ذات السلاسل، 1981. ص 27 – 27.

(13) شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها.- القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980. ص 42.

(14) دونالد ويدنر، تاريخ أفريقيا: جنوب الصحراء/ ترجمة: راشد البراوي.- القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1962. ص 147 – 150.

(15) عبد السلام الترمانيني، الرّق: ماضيه وحاضره.- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979. ص 86. (سلسلة عالم المعرفة؛ 23)

(16) فؤاد العابد، سياسة بريطانيا، ص 91.

(17) جون ب. كيلي، بريطانيا والخليج (1795 – 1870)/ ترجمة: محمد أمين عبد الله.- عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1979. (ج2؛ ص 7 – 9).

(18) جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا (1741 – 1861).- القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1968. ص 244 – 245.

(19) عبد القادر حمود القحطاني، "تجارة الرقيق في الخليج العربي في التاريخ الحديث".- مجلة المؤرخ المصري (جامعة القاهرة).- ع15 يوليو 1995. ص 202.

(20) كيلي، بريطانيا والخليج، (ج2؛ ص 9 – 17).

(21) عبد القادر القحطاني، "تجارة الرقيق"، ص 203.

(22) محمد مرسي عبد الله، "الاستعمار البريطاني في الخليج العربي".- مجلة التاريخ العربي (جمعية المؤرخين المغاربة).- ع(28). ص 115.

(23) منيرة عبد الله العريان، علاقات نجد بالقوى المحيطة (1319 - 1332هـ / 1902 - 1914م).- مكة: جامعة أم القرى (أطروحة دكتوراه)، 1987. ص 11

(24) أرنولد ويلسون، تاريخ الخليج/ ترجمة: محمد أمين عبد الله.- سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1981. ص 163.

(25) محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (1793- 1818).- القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978. ص 117.

(26) ظهرت في بريطانيا منذ سنة 1673م أصوات تنادي بمنع تجارة الرقيق، إلا أن هذه الأصوات جوبهت بالمعارضة من قبل المنتفعين بهذه التجارة، وكان وزير المستعمرات البريطاني اللورد دارتوث (Dar Touth) في مقدمة المعارضين لوقفها. وقد وصف عمدة بريستول تجارة الرقيق في سنة 1713م بأنها عماد الشعب البريطاني، ومن أسباب عظمة بريطانيا وقوتها فيما وراء البحار. وعلى الرغم من ذلك استطاعت الجمعيات الخيرية التي تألف في بريطانيا منذ سنة 1783 الحصول على موافقة البرلمان في سنة 1811م بإلغاء الرق داخل بريطانيا، لكن لم يصدر قرار رسمي بتحريم هذه التجارة في أنحاء الكومنولث البريطاني إلا في سنة 1833م. راجع:

زاهر رياض، استعمار افريقية.- القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965. ص 80 – 81.

Macmillan, W. M., Africa Emergent.- London: Penguin, 1949. P. 15 – 16.

(27) دونالد ويدنر، تاريخ أفريقيا: جنوب الصحراء/ ترجمة: راشد البراوي.- القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1962. ص 148 – 149.

(28) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا: دراسة وثائقية.- الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1982. ص 228.

(29) John Gray, History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856.- London: Oxford University Press, 1962. P. 227.

(30) جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا (1741 – 1861).- القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1968. ص 245.

(31) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.- الكويت: ذات السلاسل، 1981. ص 91.

(32) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر (1868 - 1916).- الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1980. ص 64 – 65.

(33) J.C. Hurwitz, Diplomacy in Near and Middle East, (1535 -1914).- New York: Columbia Univ. Press, 1972. (Vol. I, P.88 – 89)

(34) اتحاد المؤرخين العرب، البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية.- الدوحة: لجنة تدوين تاريخ قطر، 1976. (ج2، ص 821)

(35) جون ب. كيلي، بريطانيا والخليج (1795 – 1870)/ ترجمة: محمد أمين عبد الله.- عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1979. (ج2؛ ص 26 – 32).

(36) *See*: J. Marlow, The Arabian Gulf in Twentieth Century.- London: The Cresset Press, 1962. P. 14.

(37) جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا (1741 – 1861).- القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1968. ص 274 – 248.

(38) كيلي، بريطانيا والخليج، (ج2؛ ص 31 – 35).

(39) صلاح العقاد، جمال قاسم، زنجبار.- القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1959. ص 97.

(40) محمد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (1840 - 1909).- القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970. ص 162.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(41) جمال زكريا قاسم، "النزاع العثماني في الخليج العربي قبل نشوب الحرب العالمية الأولى".- المجلة التاريخية المغربية.- السنة العاشرة، العدد (29) يوليو 1983. ص 360.

(42) رودولف سعيد روث، السيد سعيد بن سلطان (1791 – 1856): سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار/ ترجمة: عبد المجيد حبيب القيسي.- بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988. ص 166

(43) يذكر أن الشيوخ جميعًا وقعوا على هذه الإتفاقية دون اقتناع منهم ولكن إرضاء للحكومة البريطانية، راجع:

J.B. Kelly, Britain and the Persian Gulf, 1795–1880.- Oxford: Clarendon Press, 1968, 1968. P.589.

(44) *See*: Frauke Heard-Bey, From Trucial States to United Arab Emirates.- London: Longman, 1982. P. 290.

(45) صلاح العقاد، جمال قاسم، زنجبار، ص 156.

(46) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر.- الكويت: ذات السلاسل، 1988. (ج2، ص 45).

(47) دليل الخليج، ج6، ص 3580.

(48) زاهر رياض، استعمار افريقية، ص 88 – 90. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي، ص 67. وانظر أيضًا:

Coupland, Reginald, East Africa and its Invaders from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856.- Oxford: Clarendon Press, 1961. Pp.200 – 201.

(49) كيلي، بريطانيا والخليج، ص 388 – 397. صلاح العقاد، التيارات السياسية، ص 165.

(50) صلاح العقاد، جمال قاسم، زنجبار، ص 161.

(51) راجع: حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي (1869 – 1914).- بغداد: مطبعة الإرشاد، 1980. ص 105 – 197.

(52) راجع: جمال زكريا قاسم، "الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي: أصول المشكلة وتطورها التاريخي".- المجلة التاريخية المصرية، مجلد (20)، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1973. ص 201.

(53) بلوچ أو البلوش: أحد الأعراق التي تسكن ما بين باكستان وإيران وجزء بسيط من أفغانستان وقد هاجر الكثير منهم إلى سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وغيرها من دول الخليج منذ وقت طويل، ويتميزون بلغتهم الخاصة وهي مزيج بين عدة لغات منها العربية والهندية والفارسية، كما يتميزون بعادات وتقاليد خاصة بهم، ويدينون بالمذهب السني.

(54) عبد القادر القحطاني، "تجارة الرقيق"، ص 222.

(55) M.V. Seton-Williams, Britain and the Arab States: a survey of Anglo-Arab relations, 1920- 1948.- London: Luzac, 1948. P.205.

(56) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني: دراسة في العلاقات التعاهدية.- بغداد: مطبعة الارشاد، 1978. ص 432 – 436.

(57) رودولف سعيد روث، السيد سعيد، ص 166. جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد، ص 205.

(58) دليل الخليج، ج6، ص 3581 – 3595، ص 3626 – 3629.

(59) نتاليا نيكولايفنا تومانوفتيش، الدول الأوربية في الخليج العربي من القرن 16 إلى القرن 19/ ترجمة: سمير نجم الدين سطاس.- دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 2006. ص 254. (السلسلة المشتركة للبحوث والمصادر في تاريخ الجزيرة العربية وبلدان الخليج؛ 4)

(60) Donald Hawley, The Trucial States.- London: George Allen and Unwin, 1970. Pp. 136-137.

(61) حسن سعيد، "بريطانيا وهي تواجه تجارة الرقيق في الخليج: ماذا كانت تخفي؟".- صحيفة الوسط البحرينية: (يومية، سياسية، مستقلة).- ع4544 بتاريخ 15 فبراير 2015.

(62) ولكن على الرغم من أن البريطانيين قد استخدموا محاربة تجارة الرقيق لتحقيق أهدافهم السياسية من فرض سيطرتهم على المحيط الهندي والخليج، وتحطيم الملاحة والتجارة العربية في هذه المنطقة، بالرغم من كل هذا تبرز حقيقة واضحة، وهي أن للبريطانيين فضلاً كبيرًا في وضع حد لهذه التجارة في منطقة الخليج. ولعل أحد أسباب نجاح البريطانيين في منع هذه التجارة بالرغم من ضيق الأهالي بها هو أن منع تجارة الرقيق وتحريمه أصل من المبادئ الإسلامية التي عمل الإسلام على تحقيقها. وكان انتعاش تجارة الرقيق لا يتمشى أبدًا مع التعاليم الإسلامية. وتثبت هذه القضية أن اتصال البلاد الإسلامية مع الغرب، وتأثر هذه البلاد بكثير من عناصر الحضارة الأوروبية الحديثة لم يكن بالضرورة شرًا كله أو منافيًا كله لتعاليم الإسلام. ونحن نرى في موضوع الرقيق كيف أن البريطانيين قد ساعدوا المسلمين بمنعهم هذه التجارة على تحقيق مبدأ من الأصول الإسلامية التي غفلوا عنها لظروف تاريخية. راجع: محمد مرسي عبد الله، "بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج".- مجلة التاريخ العربي (جمعية المؤرخين المغاربة).- ع(7) صيف 1998. ص 77 – 90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com